

الاولى انه يقتضى ان الكفارة يكفي فيها الحيز الذي ناكله  
الزوجة وليس كذلك وبجواب بان هذا هذبه صحابي  
لامدهينا او بجواب بان على تقدير اى من اصل ما تطعمون  
وهو الحى وايضا يقتضى ان الكفارة فيها ادم وليس  
كذلك وبجواب بان صدق عن ذلك الاجماع **الحيز**  
والزينة لا اختلاف التفسير باختلاف البلاد والامكن  
وقد تغلب الفاكهة الى الغلبة ليست قد بل  
منى جرق المادة بذلك وجب للزوجة منه ما يتيق  
بالزوج ولو كانت فادرة وهل تجب مع ادم او تكفى  
عنه يراعى حال الزوج وعادة امثاله ولا فرق  
بين البدوية الى ان كان راجعا لقوله ولا يختلف عدد  
الكسوة الى ان كان ضعيفا لان المستند الفرق بينهما في  
عدد الكسوة لان البدوية لها كسوة واخصرية لها  
كسوة وان كان راجعا لقوله ولا بد ان تكون تكفيها  
كان صحابها والضابط ان عدد الكسوة لا يختلف في كل  
مكان باليسار والاعسار فيجب في كل مكان ما جرت  
به العادة عندهم ولا يختلف عدده بيسار وغيره  
ولكن يوثقان في الجودة والوداعة واعلم انه يجب لها  
القهوة والدخان وفضة العيد وكعك العيد وسنك  
ولحم الضحى وجوب العشر والبيض في خمس البيض  
والكشك في اربع ايوب وما يحتاجه عند الترم واما  
الاقنيون فلا يجب وكذلك الحلية بالتمسك عقب التناس  
لا يجب وكذا اطعام من باقى اليها من النساء التناس  
لا يجب على الزوج علم ما مر بيانه لا اعلم ان الكسوة  
يختلف جنبها باليسار وغيره ولا يختلف قدرها ولكن  
يختلف

يختلف بالمكان فكل مكان له كسوة تناسبه وكذلك  
الادم يختلف جنبه بذلك اى اليسار وغيره وقد  
كذلك لان جنب ادم الموسط غير جنب ادم المعسر  
وقدر ادم اليسار اكثر من قدر ادم المعسر لكن  
هذا لم يبر فكيف يجبل عليه وانما امر بعضه وهو  
اختلاف جنب النسوة باليسار وغيره وفراخلاق  
قدر ادم ولم يبر اختلاف قدر الكسوة باليسار  
وغيره واعتبر الاصحاب اى قاس كفارة  
الادى كالحلق والنعيم والدهن ونحوها من ثبته الاقسام  
الثمانية والمعسر هنا مسكين الزكاة في مسامحة  
لانه هنا اعم اذ يصدق بمن له مال او كسب ولا يكتفيه  
وهو مسكين الزكاة ويصدق بمن عبده ما يكتفيه  
من المال بقبية العر الغالبين غير زيادة عليها  
فهو هنا معسر وكذلك المكتسب كفايته معسر  
هنا وعليه يملكها الطعام خبا اى ان كان  
الواحد حبالا ولا يتوقف على الجواب منه وقبول  
منها بل يكفي الدفع منه والاخذ منها في كل ما يجب  
ها تلك الزوجة اى للمكنته سوا كانت مسلمة او  
كافرة بشرط الحرية في بيت ابيها وكذا بيت  
امها او اجنها او عمها الا في بيت زوج سابق  
من تخدم اى شأنها ذلك وان لم تخدم بالفضل  
لجمل او فقر اما بجرة او مساجرة او  
مساجرة اى الامتة او امته اى ولا يبيها او اجنها فلا  
تكرار مع ما تقدم المقصود وهو المعاشرة  
بالمعروف لان ذلك هو التعليل للتعميم بقوله